صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
Municipal Development & Lending Fund

PalDRM
المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث

الخطة الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين (2027-2023)

آب، 2023

تم إعداد هذه الخطة تحت إشراف صندوق تطوير وإقراض البلديات (MDLF) والمركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (NDRMC)،كجزء من برنامج تنمية البلديات – المرحلة الثالثة، الدورة الثانية بتمويل من البنك الدولي

- **فريق العمل الفني الوطني للمركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (NDRMC)**

- **الفريق الإستشاري/مركز التخطيط الحضري والحد من مخاطر الكوارث (UPDRRC) بجامعة النجاح الوطنية:**
  - **أ. د. جلال الدبيك (رئيس الفريق، خبير تقييم المخاطر وإدارتها)**
  - **د. علي عبد الحميد (خبير تخطيط حضري وإستراتيجي)**
  - **د. جمال الدبيك (خبير تحليل ونمذجة مخاطر الكوارث)**

فهرس المحتويات

كلمة المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث	4
كلمة صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	5
قائمة المفاهيم والمصطلحات	6
1. خلفية عامة عن الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	8
1.1. مفهوم الإستراتيجية	8
2.1. الأهمية والأهداف	8
3.1. العلاقة بين الإستراتيجية وإطار عمل سينداي (2015-2030)	9
4.1. إعتبارات مهمة ضمن الإستراتيجية	10
5.1. منهجية إعداد الإستراتيجية	11
2. تشخيص وتحليل الوضع الراهن للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين	13
1.2. مقدمة	13
2.2. خلفية عامة عن مخاطر الكوارث في فلسطين	16
3.2. تشخيص وتحليل الوضع الراهن للحد من مخاطر الكوارث	17
4.2. مجمل القضايا الأساسية ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث	24
3. الإطار الإستراتيجي التنموي للإستراتيجية الوطنية	25
1.3. مقدمة	25
2.3. القضايا الأساسية ذات الأولوية	25
3.3. الرؤية التنموية	25
4.3. الرسالة التنموية	26
5.3. الأهداف الإستراتيجية	26
6.3. إجراءات تحقيق الأهداف الإستراتيجية	27
4. خطة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية	31
5. خطة المتابعة والتقييم للإستراتيجية الوطنية	37
6. مراجعة الإستراتيجية الوطنية وتحديثها	37
قائمة المراجع	38
ملحق (1)	39

فهرس الجداول

جدول (1): مراحل وخطوات إعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين (2023-2027)	12
جدول (2): مخرجات التشخيص والتحليل والقضايا الأساسية حسب الأولويات الأربعة لإطار عمل سينداي	18
جدول (3): الأهداف الإستراتيجية للتعامل مع القضايا الأساسية ذات الأولوية	26
جدول (4): الإجراءات والأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية (ملخص الإطار التنموي الإستراتيجي)	28
جدول (5): خطة التنفيذ للإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	32

كلمة المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث

أ. حسن أبو العيلة
رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث

كلمة صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

د. محمد الرمحي
مدير عام صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية

قائمة المفاهيم والمصطلحات

خطر / أخطار (Hazard / Hazards)	ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة يمكن أن تؤدي إلى خسارة في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو ضرر بالممتلكات أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادى واجتماعى أو ضرر بيئى.
مخاطرة / مخاطر (Risk / Risks)	حصيلة احتمالية وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له.
الكارثة (Disaster)	حدث مفاجئ يتسبب في أضرار جسيمة وتدمير للممتلكات. وهي اضطراب في آداء المجتمع أو التجمعات يتضمن خسائر كبيرة وآثار سلبية على الأرواح والنواحي المادية والاقتصادية والبيئية التي تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها باستخدام موارده الذاتية.
إدارة المخاطر (Risk Management)	المنهج النمطي والممارسات لإدارة مخاطر محتملة للتقليل من احتمالات الضرر والخسارة.
تحويل/نقل المخاطر (Risk Transfer)	عملية انتقال التبعات المالية المترتبة على مخاطر معينة، بطريقة رسمية أو غير رسمية، من طرف إلى آخر؛ حيث تتمكن العائلة أو المجتمع أو الشركة أو الهيئة الحكومية من الحصول على الموارد من طرف آخر بعد التعرض لكارثة، مقابل التعويضات الاجتماعية أو المالية الممنوحة لهذا الطرف.
التعرض (Exposure)	تواجد السكان والممتلكات والنظم والعناصر الأخرى في منطقة المخاطر، وتعرضهم بالتالي لحدوث خسائر محتملة.
التخفيف (Mitigation)	التقليل أو الحد من الأثر السلبي للأخطار والكوارث المتعلقة بها.
قابلية التضرر (Vulnerability)	سمات وظروف المجتمع أو النظم أو الممتلكات التي تجعلها سهلة التأثر بالأخطار.
الحد من مخاطر الكوارث (Disaster Risk Reduction)	اتخاذ خطوات لتقليل احتمالية وقوع كارثة من خلال تحليل الأسباب وإدارتها. الحد من مخاطر الكوارث هو مفهوم وممارسة الحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية لتحليل وتقليل العوامل المسببة للكوارث.
إدارة مخاطر الكوارث (Disaster Risk Management)	العملية النموذجية باستخدام التوجيهات الإدارية والأنظمة والمهارات والقدرات العملية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وقدرات المواجهة المحسنة، من أجل التخفيف من الآثار السلبية للمخاطر واحتمال وقوع الكوارث.
المنعة (القدرة على الصمود) (Resilience)	قدرة النظام أو المجتمع المعرضين للأخطار على مقاومة واستيعاب والتكيف والتعافي من آثار الخطر في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على الهياكل والوظائف الأساسية وترميمها.
التخطيط الإحترازي (Contingency Planning)	عملية إدارية يتم من خلالها تحديد وتحليل الاحتمالات المحددة للأحداث أو المواقف التي قد تهدد المجتمع أو البيئة، واتخاذ الترتيبات المسبقة التي تساعد على الاستجابة لهذه الأحداث أو المواقف بكفاءة عند حدوثها، من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

الإستعداد (Preparedness)	المعرفة والقدرات التي تم تطويرها من قبل الحكومات والمجتمعات والأفراد والمنظمات المعنية للتوقع والاستجابة والتعافي، بشكل فاعل، من الأثار المحتملة أو وشيكة الحدوث أو القائمة للحوادث والأحوال الخطرة.
الوقاية (Prevention)	التجنب التام لآثار المخاطر السلبية والكوارث المتصلة بها.
التعافي (Recovery)	الترميم والتحسين، عند اللزوم، للمنشآت وسبل المعيشة والظروف الحياتية للمجتمعات والنظم البيئية المتأثرة، بما في ذلك بذل الجهود للحد من عوامل مخاطر الكوارث.
الإستجابة (Response)	تقديم الخدمات الطارئة والمساعدة المدنية أثناء وبعد وقوع الكارثة مباشرة، وذلك لحماية الأرواح والتقليل من التأثيرات الصحية وضمان السلامة العامة وسد الاحتياجات الأساسية للمتأثرين.
التوعية العامة (Public Awareness)	مدى المعرفة المشتركة والوعي العام عن مخاطر الكوارث والعوامل التي تؤدي لها، والأعمال التي قد تتخذ بصورة فردية أو جماعية للحد من التعرض للأخطار والتأثر بها.
التنمية المستدامة (Sustainable Development)	التنمية التى تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم.
التغير المناخي (Climate Change)	تغيير في حالة المناخ يمكن تشخيصه (باستخدام الاختبارات الإحصائية مثلا) من خلال التغييرات التي تطرأ على المتوسط الحسابي و/أو على المتقلبية لصفاته، والتي تستمر لفترات طويلة من الزمن تمتد عقودا أو أطول . ويمكن أن يحدث تغير المناخ نتيجة لعوامل طبيعية أو عوامل خارجية مستمرة أو نتيجة التغييرات الحثيثة في تكوين الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية أو نتيجة لاستخدامات الأراضي.

1. خلفية عامة عن الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

1.1. مفهوم الإستراتيجية

تعتبر هذه الاستراتيجية خارطة طريق للوصول الى الفهم المشترك لمخاطر الكوارث السائدة وتقييم نظام الحد من مخاطر الكوارث الحالي وقدراته بهدف الحد من مخاطر الكوارث والأهداف التي يقررها المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث مدعوما بالمشاورات الوطنية مع كافة الجهات المعنية.

تسترشد هذه الاستراتيجية بأهداف وأولويات التنمية في دولة فلسطين وتتماشى معها، وهي مصممة أيضاً للسياق المجتمعي والإقتصادي والبيئي بما ذلك تغير المناخ على النحو المحدد في المخاطر ذات الصلة والأولوية على المستوى الوطني.

2.1. الأهمية والأهداف

يعد تعرض الدول للكوارث أحد المتطلبات الأساسية لتطوير الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (National Strategy for DRR). نظرًا للعدد المتزايد وشدة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان والمتعلقة بتغير المناخ في السنوات الأخيرة والأضرار الكبيرة التي لحقت بقطاعات الاقتصاد المختلفة، أصبح من الضروري إيجاد حلول ونهج جديدة لإدارة الكوارث والوقاية منها والتخفيف من حدتها، والتعافي، وكذلك الإنذار المبكر في استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث.

يجب أن تمتثل الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لاستراتيجية الأمن القومي للدولة، بالإضافة إلى أي خطط واستراتيجيات أخرى ذات صلة، بالإضافة إلى الإجراءات ذات الأولوية لإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015 – 2030 ، وهي كما يلي[1]:

1) **فهم مخاطر الكوارث.**
2) **تعزيز إدارة مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث.**
3) **الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل الصمود.**
4) **تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة و"إعادة البناء بشكل أفضل" في التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.**

هناك حاجة ملحة على المستوى الوطني الى وجود استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها بطريقة مركزة، والتي تعتبر أولويّة وطنيّة وخارطة طريق تشكل مرجعيّة لإدارة مخاطر الكوارث وطنياً ومحلياً، وتحديد الترتيبات الأساسية للحد من مخاطر الكوارث وفقاً لأساس قانوني ومؤسسي وتخطيط وتنفيذ التدخلات والبرامج ذات العلاقة بكفاءة، ووضع أنظمة الإنذار

[1] الأمم المتحدة (2015)، إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك.

المبكر وزيادة الوعي والمعرفة بأساليب الحد من المخاطر، وتعزيز مقاومة تهديداتها من قبل القطاعين العام والخاص. وتسعى كذلك إلى تحقيق عدد من الأهداف التفصيلية التالية[2]:

- **إنشاء وإدماج الترتيبات الإرشادية التأسيسية للحد من مخاطر الكوارث في الدولة.**
- **زيادة الوعي والمعرفة بأساليب وفرص الحد من مخاطر الكوارث.**
- **إرشاد الأساس القانوني والمؤسسي للتخطيط والتنفيذ الفعال للحد من مخاطر الكوارث.**
- **المساهمة في إدراج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات وبرامج ومشاريع التنمية.**
- **إنشاء منصة استراتيجية للتعاون بين القطاعات العام والخاص والأهلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث.**
- **المساهمة في صمود المجتمع ضد تهديدات وتأثيرات الكوارث.**

وتتكون وثيقة الإستراتيجية من خمسة مكونات رئيسية هي[3]:

1) **خلفية هذه الاستراتيجية وأهدافها.**
2) **تشخيص وتحليل الوضع الحالي لمبادرات وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث الحالية في الدولة.**
3) **الأهداف الإستراتيجية والدوافع والمبادرات وعوامل نجاح المهمة لتحقيق هذه الأهداف.**
4) **أدوات التنفيذ الفعال للاستراتيجية.**
5) **خطط تنفيذ ومتابعة وتقييم.**

تشمل مهام المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث الإشراف على الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها بشكلٍ عملي من قبل الجهات المعنيّة وفقاً لإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث، مما يسهم في تجنب الاثار السلبية للكوارث على الاقتصاد الوطني وخطط التنمية. وتعمل هذه الإستراتيجية على تعزيز مفهوم التنسيق والتشاور والتعاون بين مختلف الجهات الرسميّة والأهليّة في مواجهة مخاطر الكوارث.

3.1. العلاقة بين الإستراتيجية وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث

يعتبر إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015–2030) هو الإطار الدولي المعتمد في التعامل مع الحد من المخاطر، وعليه فقد تم إتباع أولويات العمل الأربعة والمبادئ التوجيهية لإطار عمل سنداي كقاعدة لنهج ومتطلبات الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. واستناداً إلى هذه التوجيهات، والإقرار بأن إدارة مخاطر الكوارث تعتبر نظام المؤسسات والآليات والسياسات والأطر القانونية وغيرها من الترتيبات لتوجيه وتنسيق ومراقبة الحد من مخاطر الكوارث، فقد تم تحديد العناصر التالية باعتبارها المتطلبات الأساسية لإستراتيجية دولة فلسطين الوطنية للحد من مخاطر الكوارث[4]:

[2] UNDRR (2019), Developing National Disaster Reduction Strategies, UNDRR Publications, Geneva.

[3] Previous Reference.

[4] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (2019)، الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2019–2022)، عمان، الأردن.

- **أن تستند إلى أطر تشريعية تنظيمية لتعميم ودمج الحد من مخاطر الكوارث داخل وعبر جميع القطاعات.**
- **توفر آلية حوكمة تتسم بالشفافية وشاملة للإدارة الفعالة والكفؤة لمخاطر الكوارث.**
- **تعزيز تناسق السياسات والتناغم مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للتغير المناخي من جهة، وبين المستوى الوطني والمحلي من جهة اخرى.**
- **توجيه وتكليف القطاعات العام والخاص والأهلي بأدوار ومسؤوليات واضحة ومحددة في مجال الحد من مخاطر الكوارث.**
- **وضع أطر زمنية وأهداف وتدخلات واضحة.**
- **أن تستند إلى تقييم شامل لمخاطر الكوارث من جميع الأخطار بالإضافة إلى تقييم القدرة الفنية والمالية والإدارية لإدارة المخاطر على المستويين المحلي والوطني.**
- **أن يكون لديها أهداف وتدابير واضحة تهدف إلى منع نشوء مخاطر جديدة، والحد من المخاطر الحالية، وتعزيز المنعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية.**

ولضمان تنفيذ استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث بنجاح، تم تحديد العناصر التمكينية التالية[5]:

- **آلية حوكمة قوية وأطر قانونية متعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.**
- **فهم مخاطر الكوارث ومعرفة القدرات المؤسسية والفردية (تقنيا وإدارياً).**
- **موارد مالية كافية ومستقرة مكرسة لتنفيذ الاستراتيجية.**
- **تعزيز الآليات المتعلقة بالمتابعة والتقييم الدوري وتقديم تقارير عن التقدم في التنفيذ.**
- **تعزيز آليات التنسيق والتعاون ما بين القطاعات المختلفة على المستويين المحلي والوطني.**

4.1. إعتبارات مهمة ضمن الاستراتيجية

فيما يلي، الإعتبارات الرئيسية التي تم الإتفاق عليها خلال تطوير هذه الإستراتيجية:

1) **في حين تعتبر الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث كمنتج مهم على المستوى الوطني، إلا انها تبقى غير فعالة في حالة عدم التطبيق الأمثل لمحتواها والخطط الملحقة بها.**
2) **يرتبط الحد من مخاطر الكوارث ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة، لذلك يجب أن تأخذ مشاريع التنمية بعين الإعتبار الخطط والأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.**
3) **يتأثر الحد من مخاطر الكوارث بعدد من العوامل (مثل الإحتلال الإسرائيلي وسياساته وإجراءاته، تغير المناخ، والنمو السكاني والعمراني والتنمية الاقتصادية، والقدرة على تنفيذ الخطط، لذا يتعين على الدولة التفكير بعناية وبطرق مبتكرة للحد من مخاطر الكوارث بشكل فعال.**

[5] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (2019)، الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2019–2022)، عمان، الأردن.

4) **تعتبر هذه الإستراتيجية وثيقة متجددة (يتم تحديثها كلما دعت الحاجة لذلك)، وهي نتاج التشاور والمدخلات من قبل جميع الجهات المعنية ويكمن نجاح هذه الاستراتيجية في تنفيذها ورصدها بشكل فعال في جميع أنحاء دولة فلسطين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التعاون والشراكة بين جميع الجهات المعنية على المستوى الوطني للحد من مخاطر الكوارث بشكل تعاوني وتكاملي.**

5.1. منهجية إعداد الاستراتيجية

لإعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين (2023–2027) تم الإرتكاز على المنهجية والخطوات والإجراءات والأدوات المحددة ضمن "دليل التخطيط الإسترتيجي للمحافظات الفلسطينية" عام 2007، وكذلك أدلة التخطيط التنموي المحلي للأعوام 2009، 2011، 2013، 2018، 2022 التي أعدتها وزارة الحكم المحلي وتم تنفيذها خلال الفترة السابقة. وتلخص هذه الأدلة مراحل وخطوات إعداد خطة التنمية الإستراتيجية كما هو موضح في الشكل التالي[6].

يوضح الجدول التالي مراحل وخطوات إعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين (2023–2027):

[6] وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط (2007)، دليل التخطيط الإستراتيجي التنموي للمحافظات، رام الله، فلسطين.

جدول (1): مراحل وخطوات إعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين (2023–2027)

المرحلة	الخطوات	الأنشطة	الأدوات المستخدمة
المرحلة الأولى: أين نحن الآن؟ (التهيئة والإعداد)	1) التخطيط للتخطيط	• تشكيل فريق التخطيط الأساسي • التنظيم، الالتزام ، بناء الثقة. • تصميم عملية التخطيط	• لقاءات واتصالات وجاهية وعن بعد.
	2) تحديد أصحاب العلاقة والأدوار	• تحديد أصحاب العلاقة • تشكيل اللجان (قطاعية و/أو وزارية) • تحديد الأدوار والأنشطة	
	3) تشخيص وتحليل الوضع الحالي	• تشخيص الوضع الحالي للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين • تحليل المؤثرات الإيجابية والسلبية (SWOT).	• ورشة عمل أولى
المرحلة الثانية: أين نريد أن نتجه؟	1) القضايا ذات الأولوية	• تحديد القضايا ذات الأولوية	
	2) الرؤية التوافقية	• صياغة رؤية للإستراتيجية	
المرحلة الثالثة: كيف نصل؟ (الإطار الاستراتيجي التنموي)	1) وضع الإطار الإستراتيجي التنوي	• تحديد الأهداف الإستراتيجية ذات الصلة بالقضايا ذات الأولوية • تحديد الأنشطة الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية (برامج ومشاريع) • وضع خطط التنفيذ والمتابعة ضمن إطار زمني	• عمل مكتبي للفريق الاستشاري • لقاءات • ورشة عمل ثانية
	2) مسودة وثيقة "الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين".	• إعداد مسودة وثيقة "الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين".	• عمل مكتبي للفريق الاستشاري
المرحلة النهائية: (إعداد الوثيقة النهائية)	إعداد وثيقة "الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين".	• إعداد وثيقة "الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين". • إطلاق الإستراتيجية.	• عمل مكتبي للفريق الاستشاري • لقاء عام لإطلاق الإستراتيجية

2. تشخيص وتحليل الوضع الراهن للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين

1.2. مقدمة

يعتبر الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والذي يتداخل مع جميع القطاعات بشكل كبير، ويؤسس لحالة من الشراكة مع كافة القطاعات لمواجهة المخاطر بشكل عام، نهج تكاملي وليس منفصلاً ومنعزلاً عن السياق اعام للدول والمجتمعات، و قد حددت المساهمات الوطنية التي قدمتها فلسطين ثغرات كبيرة في التمويل الضروري. ومع ذلك، فإن إعداد خطط عمل تنفيذ هذه المساهمات يعني أن الأرقام ذات الصلة الواردة في هذه المساهمات أصبحت مدعومة بمعطيات مالية مفصلة فيما يتعلق بالأنشطة المخطط لها. وعلاوة على ذلك، وضح تقرير المساهمات المحددة الوطنية المحدثة عام 2021 بشكل أكبر كيف تخطط دولة فلسطين للحصول على التمويل الذي تحتاجه لتنفيذ إجراءاتها. وفي حين أنه لا يزال من الضروري أن يكون المانحون الدوليون مصدرًا رئيسياً لتمويل جميع الإجراءات المتعلقة بمخاوف تغير المناخ وقضايا بناء القدرة على الصمود، فمن الواضح أن فلسطين تعتزم استكشاف خيارات تمويل أخرى كصناديق تمويل المناخ وكذلك الاستفادة من التمويل الخاص والمستثمرين من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

يتماشى إنشاء المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث مع أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، الأولوية رقم 10، وإن إنشاء وبناء وتطوير قدرات نظام وطني لإدارة مخاطر الكوارث عملية طويلة الأمد. والهدف المشار إليه في عام 2017 هو إعداد جدول زمني لوضع أساس بحلول عام 2021. وتم تحقيق هذا الهدف، وتم النظر في التدابير التكيفية التي تأخذ في الاعتبار تأثير أزمة وباء كوفيد–19[7].

إن مستوى مخاطر الكوارث في فلسطين مرتفع وهو في تزايد، ويتأثر هذا المستوى عالي الخطورة بعوامل مثل الضعف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الشديد والقيود المفروضة على التنقل وقضايا الوصول وظروف السكن السيئة والبنية التحتية غير الملائمة ونقص الوعي بمخاطر الكوارث والتوسع الحضري العشوائي والسريع[8] في المدن الفلسطينية الرئيسية، والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والمخاطر العالية الناتجة عن استمرار الاحتلال وإجراءاته.

عموماً، تؤثر الكوارث على البشر بشكل مختلف، لذلك هناك حاجة لإجراء تحليل متعمق لعوامل القابلية للتضرر والتعرض للمخاطر بالنسبة لمختلف الفئات، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال، وذلك من أجل تطوير نظام الحد من مخاطر الكوارث يكون شاملاً ومستداماً ومراعياً لاعتبارات الإستراتيجيات عبر القطاعية (مثل النوع الاجتماعي، البيئة، الشباب، مكافحة الفساد).

ومن أهم العقبات والتحديات التي يتعين تخطيها لتحقيق ذلك هي الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من السيطرة على الموارد الطبيعية والأرض و إجراءات عدم التواصل بين التجمعات السكانية الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) وإقامة المستعمرات والطرق الإلتفافية داخل أراضي الدولة الفلسطينية (الضفة الغربية والقدس) والحصار المفروض على قطاع غزة، والمعسكرات العسكرية الأمنية الإسرائيلية وجدار الضم والتوسع العنصري والسيطرة على المعابر، وتقطيع أراضي الدولة بالحواجز

[7] المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (2022)، استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015–2030)، رام الله، فلسطين.

[8] هذا التوسع الحضري هو في الأساس غير رسمي وغير خاضع للسيطرة، فإنه يولد تجمعات عشوائية في جميع الأراضي الفلسطينية.

العسكرية، والاعتداءات المتكررة على الضفة الغربية وقطاع غزة وتهريب النفايات الخطرة إلى الأراضي الفلسطينية.

وفيما يتعلق بظاهرة تغير المناخ، فمنذ إعداد تقرير المساهمات المحددة وطنياً الأول[9] في عام 2017، حققت دولة فلسطين إنجازات معتبرة في التخطيط للعمل المناخي، على سبيل المثال، قامت بوضع 14 خطة عمل لتنفيذ المساهمات الجاهزة للاستثمار لستة من بين 12 قطاعًا أكثر عرضة للخطر في فلسطين، كما هو محدد في خطة التكيف الوطنية، وهي الزراعة والطاقة والصحة والنقل والمواصلات والتخلص من النفايات والتزويد بالمياه.

إن هذه الخطط جمعيها مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي ومحددة زمنياً وتحتوي على أهداف قابلة للقياس، مما يدل على زيادة طموح دولة فلسطين في تنفيذ تقرير المساهمات المحددة وطنياً المحدثة، حيث تم تقييم التغييرات التي تم إجراؤها على الإجراءات المشروطة في هذا التقرير بنسخته الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت دولة فلسطين أيضاً خطة شراكة المساهمات المحددة وطنياً والتي تحتوي على مقترحات لوضع المزيد من خطط عمل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً المتعلقة بالإجراءات ذات الأولوية داخل هذه القطاعات والقطاعات الأخرى ذات الأولوية، وكذلك الأنشطة الشاملة ذات الأولوية التي تدعم جميع القطاعات.

ويعتبر قرار مجلس الوزراء بإنشاء نظام إدارة مخاطر الكوارث الفلسطيني في آذار/مارس 2017 وأنشطة تطويره من أبرز الإنجازات في مجال حوكمة إدارة مخاطر الكوارث في فلسطين، تماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك تعزيز قدرات المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث والفريق الفني الوطني[10] وغرف الطوارئ في المحافظات تعدّ إنجازات كبيرة تم إحرازها مؤخراً حيث تشكل الركيزة الأساسية لحوكمة إدارة مخاطر الكوارث في فلسطين، ولهذا النظام الذي سيشكل الركيزة القوية لتنفيذ الرؤى لإدارة مخاطر الكوارث ثلاثة أهداف، هي كالتالي[11]:

1) **دمج الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الوطني وعملية صنع القرار من خلال صياغة إطار للسياسة وإستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث؛**
2) **تسهيل تنفيذ تدابير الوقاية الموجهة بالتعاون مع الجهات المعنية بالكوارث؛**
3) **تعزيز غرف عمليات الطوارئ في المحافظات.**

وباختصار، تتمثل الخصائص الأربع الرئيسية لتنظيم إدارة مخاطر الكوارث الفلسطينية فيما يلي[12]:

1) **اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، برئاسة رئيس الوزراء**؛ التي نشأت بموجب مرسوم أصدره مجلس الوزراء في 14 آذار/مارس 2017. وتتألف اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث من كبار الفاعلين، أي الوزراء ورؤساء الهيئات والمحافظين ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وممثلي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. الغرض من اللجنة هو منح كبار المسؤولين محفلاً لمناقشة قضايا إدارة مخاطر الكوارث وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات

[9] المساهمة المحددة وطنياً. أعدت فلسطين عام 2021 تقريرا هاماً بعنوان: المساهمات المحددة وطنياً الأولى لدولة فلسطين "التقديم المحدث".

[10] كما ينص قرار مجلس الوزراء على تفويض للفريق الفني الوطني. يتكون الفريق الفني الوطني من ممثلين فنيين عن المنتدى الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. يجتمع الفريق الفني الوطني مرتين في السنة أو كلما دعا رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث إلى عقد اجتماع.

[11] المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (2022)، استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015–2030)، رام الله، فلسطين.

[12] المرجع السابق.

بشأن السياسات الوطنية في إدارة مخاطر الكوارث. تجتع اللجنة سنوياً، وبعد وقوع كارثة، وكلما دعا رئيس الوزراء إلى اجتماع. لا تجتمع اللجنة أثناء الكوارث، حيث يشارك جميع أعضائه في جهود الاستجابة للكوارث من خلال المجلس الأعلى للدفاع المدني.

2) ينص قرار مجلس الوزراء على تفويض **فريق فني وطني** يتكون من ممثلين فنيين عن اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. وتتوافق أعمال الفريق الفني الوطني مع تلك الخاصة باللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. يرأس رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث الفريق الفني الوطني. يجتمع الفريق الفني الوطني ثلاث مرات في السنة لوضع السياسات العامة في إدارة مخاطر الكوارث وكذلك لاستخلاص الدروس بعد الكوارث وكلما دعا رئيس المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث إلى اجتماع. وبالإضافة إلى كونهم أعضاء في الفريق الفني الوطني، فإن الأعضاء يشاركون بنشاط مع موظفي المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث في المشاريع التي يتم تنظيمها على مدار العام وفي المشاريع المشتركة لإدارة مخاطر الكوارث. لا يجتمع أعضاء الفريق الفني الوطني بصفتهم فريق فني وطني أثناء الكوارث، حيث يشاركون كلهم في جهود الاستجابة للكوارث من خلال المجلس الأعلى للدفاع المدني.

3) يتم إنشاء أمانة اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث تسمى **المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث،** وتكون تحت إشراف رئيس الوزراء. رئيس المركز، الذي يعينه رئيس الوزراء، هو أمين سر اللجنة ورئيس الفريق الفني الوطني. يقوم رئيس المركز بتعيين أخصائيين في إدارة مخاطر الكوارث وموظفي الإدارة.

4) نظام إدارة مخاطر الكوارث هو نظام شامل، حيث يتعين أن يشارك جميع الفاعلين الفلسطينيين في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث. ويحدد كل فاعل جهة اتصال أو مديرًا أو وحدة لإدارة مخاطر الكوارث لأداء أو قيادة أنشطة إدارة مخاطر الكوارث داخل الدولة، ويعمل عن كثب مع المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. ويتعين على الكيانات الأصغر أن تكون لها جهة اتصال أو مدير؛ ويجب أن تكون للكيانات الأكبر وحدة أو دائرة أو مجموعة من الأشخاص لإدارة أنشطة إدارة مخاطر الكوارث.

هذا التنظيم وتلك الأنشطة هي أساس القدرة على الصمود في دولة فلسطين، ويعدّ التعريف الدقيق لمهماتها ضمان لاحترام الالتزامات بإطار سنداي وإعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين. ولكن، لتحقيق هذا البرنامج الطموح، تتمثل التحديات الرئيسية فيما يلي[13]:

- **لا تتمتع فلسطين بالسيادة الكاملة على مواردها وأراضيها وحدودها؛**
- **ضعف آليات تنفيذ الحوكمة ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث والحد منها ومشاركتها مع جميع أصحاب المصلحة؛**
- **التحديات المالية (كما ذُكر أعلاه، الاعتماد الأكبر على الدول المانحة).**
- **غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة للحد من مخاطر الكوارث**

[13] المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (2022)، استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015–2030)، رام الله، فلسطين.

- **نقص الموارد المالية المتاحة للحد من مخاطر الكوارث.**
- **نقص القدرات الفنية والكوادر المتخصصة في المجالات الفنية المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث**
- **ضعف مراكز الاستجابة لإدارة الأزمات (تفعيل دور وصلاحيات المركز)؛**
- **محدودية مستوى الوعي المؤسسي والمجتمعي بالتعامل مع الحد من مخاطر الكوارث.**

2.2. خلفية عامة عن مخاطر الكوارث في دولة فلسطين

تواجه دولة فلسطين عدد من التحديات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما تلك المتعلقة بالأخطار الطبيعية مثل: الزلازل والفيضانات الفجائية والتصحر والجفاف والانزلاقات الارضية. وكثيرا ما تواجه المنطقة بأسرها كوارث صغيرة إلى متوسطة الحجم وتنطوي على إمكانية عالية لحدوث كوارث واسعة النطاق وخصوصاً في المناطق الحضرية. وأظهرت الدراسات الزلزالية الى أن هناك احتمالاً كبيراً لتعرض فلسطين والدول المجاورة في المستقبل لزلازل قوية، وفي نفس الوقت أكدت الدراسات الهندسية الى أن المخاطر التي ستنجم عن هذه الزلازل ستكون مرتفعة، وستؤدي لحصول اضرار وخسائر كبيرة في المباني ومنشآت البنى التحتية، وذلك بسبب ارتفاع قابلية تضرر هذه المباني والمنشآت، وكثافة المباني في بعض المناطق. وفي نفس الوقت يلعب عامل تأثير جيولوجية العديد من المواقع او المناطق في فلسطين بالإضافة الى نوعية التربة وانظمة الصدوع الارضية دوراً كبيراً في حدوث الظواهر التالية: الانزلاقات الأرضية في المناطق الجبلية، وتميؤ التربة الرملية، والتضخيم الزلزالي، وهذا بدوره سيسهم في ارتفاع شدة تأثير الزلازل[14،15].

وقد ساهمت تضاريس وجيولوجية الضفة الغربية في حدوث العديد من الانزلاقات الأرضية على مدى عشرات السنوات الماضية، وفي نفس الوقت اظهرت الوثائق المتعلقة بالزلازل التاريخية أن فلسطين قد تعرضت للعديد من الانزلاقات الارضية الكبيرة، ونظراً لجيولوجية قطاع غزة وموقعه وطبيعة تربته، من المتوقع أن تتعرض العديد من المناطق المحاذية للساحل لظاهرة تميؤ التربة الرملية وذلك في حالة تعرض المنطقة لزلازل قوية في المستقبل، بالإضافة الى امكانية تعرضه لأمواج البحر تسونامي. ومن المتوقع ان تسهم التغيرات المناخية التي يشهدها العالم في زيادة المخاطر الناتجة عن الفيضانات الفجائية وتسريع ظاهرة التصحر في العديد من المناطق[16،17].

وبسبب طبيعة الحالة الفلسطينية وموقع فلسطين الجيوسياسي والجغرافي والجيولوجي، ونظرا لمحدودية الموارد وارتفاع قابلية التضرر، من المتوقع ان تؤثر الاخطار الطبيعة المختلفة سلبا على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والصحة وغيرها من القطاعات.

---

[14] Al Dabbeek, Jalal (2010), "An Assessment on Disaster Risk Reduction in the Occupied Palestinian Territory, An Najah Univ. Journal (N.Sc.) Vol. 24, Dec. 2010.

[15] Multi-Hazard Risk Assessment and Mapping, Deliverables D3-1 and D3-2, (2022), "Integrating Resilience in Local Governance in West Bank and Gaza project", Municipal Development Program and Lending Fund, RFP No.: GZ-MDLF-245788-CS-QCBS.

[16] Al Dabbeek, Jalal (2010), Previous Source.

[17] Multi-Hazard Risk Assessment and Mapping, Deliverables D3-1 and D3-2, (2022), Previous Source.

3.2. تشخيص وتحليل الوضع الراهن للحد من مخاطر الكوارث

قام الفريق الاستشاري بالتنسيق مع المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (NCDRM) بتحديد الجهات ذات العلاقة بالحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني، حيث تم اعتبار جميع أعضاء الفريق الفني الوطني كجهات أساسية شريكة في إعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين (أنظر ملحق 1).

وتمثل دور هذه الجهات المختلفة في المشاركة بمراحل وخطوات إعداد الخطة التالية:

- **التشخيص والتحليل الإستراتيجي في القطاعات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث**
- **تحديد القضايا الأساسية ذات الأولوية في مجال الحد من مخاطر الكوارث.**
- **صياغة الرؤية التوافقية للاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.**
- **تحديد الأهداف التنموية المرتبطة بالقضايا وكذلك تحديد التدخلات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.**
- **اعتماد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها بشكل نهائي.**

وقام ممثلو هذه الجهات بتشخيص وتحليل إستراتيجي شامل للوضع الحالي المرتبط بالحد من مخاطر الكوارث في فلسطين، وقد ارتكزت عملية التشخيص والتحليل الإستراتيجي على أساسات الأولويات الأربع التالية لإطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث (2015–2030) وذلك من خلال تحديد المؤثرات الإيجابية (نقاط القوة والفرص) والمؤثرات السلبية (نقاط الضعف والتهديدات) لكل من هذه الأولويات، وأهم القضايا الأساسية لكل أولوية.

- **الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث.**
- **الأولوية (2): تعزيز حوكمة إدارة مخاطر الكوارث من أجل ادارة مخاطرها.**
- **الأولوية (3): الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها.**
- **الأولوية (4): تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و "إعادة البناء بشكل أفضل" في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.**

ويمكن إستعراض مخرجات التشخيص والتحليل والقضايا الأساسية حسب الأولويات الأربعة على النحو التالي:

جدول (2): مخرجات التشخيص والتحليل والقضايا الأساسية حسب الأولويات الأربعة لإطار عمل سنداي

الأولويات	المؤثرات الإيجابية (نقاط القوة والفرص)	المؤثرات السلبية (نقاط الضعف والتهديدات)	القضايا الأساسية
الأولوية (1): فهم مخاطر الكوارث	• وجود معلومات وبيانات ولكن مبعثرة. • يوجد دراسات وخطوط أساس، ولكن غير كافية. • يوجد خرائط ومعلومات أعدت من قبل مركز التخطيط الحضري والحد من مخاطر الكوارث في جامعة النجاح الوطنية وتم تعميمها على صانعي القرار. • يوجد تقييم للأخطار والخسائر الناجمة عن الكوارث. • يوجد معلومات غير مبوبه حسب التعرض للأخطار) عبر وسائل الاعلام). • توفر معلومات لبعض المخاطر وبابعاد محدودة.	• لا يوجد نظام وطني خاص الكتروني لجمع البيانات الخاصة بادارة الكوارث. • لا يوجد دراسة كاملة لطبيعة المخاطر في فلسطين وتقييمها. • عدم وجود معلومات وخرائط عامة كافية تغطي جميع مخاطر الكوارث في فلسطين، بالإضافة الى وجود نقص في العديد من الخرائط التفصيلية لعوامل تاثير الموقع. • لا يوجد تشجيع للحصول الآني على البيانات موثوقه ومن مصدر رسمي. • ضعف بفهم مخاطر الكوارث لدى المسؤولين في الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع المحلي والقطاع الخاص. • صعف الحوار والتعاون بين الاوساط العلمية والتقنية. • ضعف القدرات العلمية والتثقيفية اللازمة للاستفادة من المعارف في مجال الحد من مخاطر الكوارث. • ضعف الاستثمار في الابتكار وتضمين التكنولوجيا في مجال البحوث العلمية. • ضعف ادماج التثقيف في فهم مخاطر الكوارث بمجال التعليم الرسمي وغير الرسمي. • محدودية الاستراتيجيات الوطنية الرامية الى تثقيف الجمهور. • ضعف استخدام المعلومات المتعلقة بالمخاطر بجميع ابعادها. • ضعف التعاون بين الناس على المستوى المحلي من اجل نشر المعلومات من خلال المنظمات المجتمعية وغير الحكومية. • ضعف الإعلام الرقمي في فهم مخاطر الكوارث.	1) ضعف الوعي بفهم مخاطر الكوارث لدى المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمجتمع المحلي. 2) غياب نظام وقاعدة معلومات وخرائط تفصيلية وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث. 3) ضعف الدراسات والأبحاث في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

الأولويات	المؤثرات الإيجابية (نقاط القوة والفرص)	المؤثرات السلبية (نقاط الضعف والتهديدات)	القضايا الأساسية
الأولوية (2): تعزيز حوكمة إدارة مخاطر الكوارث من أجل ادارة مخاطرها	• وجود المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. • وجود فريق فني وطني. • إجراء تحليل الأخطار المتعددة. • وجود تحسن في درجة التأهب والاستعداد. • البدء في وضع خطة استراتيجية لإدارة المخاطر. • وجود أدلة إجرائية وكودات في الكثير من المؤسسات على المستوى الوطني. • وجود القوانين السارية (دفاع مدني، الأمن، الهيئات المحلية، البيئة..الخ). • وجود وحدات متخصصة في بعض المؤسسات مثل (إدارة المخاطر الزراعية في وزارة الزراعة). • تبني أهداف التنمية المستدامة (2016-2030). • إدماج إدارة مخاطر الكوارث في خطة التنمية الوطنية وأجندة السياسات الوطنية بشكل جزئي. • وجود جهات مانحة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. • عضوية فلسطين في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالبيئة وبالحد من مخاطر الكوارث. • وجود بعض المبادرات والمشاريع الريادية في المجالات ذات العلاقة، مثل: الطاقة المتجددة، التخطيط المستدام، البناء المستدام، وغيرها.	• الاحتلال والتقسيم المكاني والإنقسام السياسي وما يسببه من ضعف السيطرة على الموارد والأراضي وصعوبة التنقل والوصول. • نقص الأدلة الإجرائية وخرائط استخدامات الأراضي ذات العلاقة بإدارة مخاطر الكوارث. • إعاقة الاستجابة للمخاطر (الزمن اللازم والآليات والإجراءات الطويلة وإخضاع هذه الإجراءات لموافقات اقليمية وخارجية). • ضعف قدرات المؤسسات للاستجابة لمخاطر الكوارث. • ضعف إدماج الفئات المهمشة (النساء، ذوي الإعاقة، سكان المناطق المسماة ج والمناطق المصنفة H1، H2). • ضعف الوصول إلى التمويل وتعقيد إجراءاته. • محدودية الوعي المؤسسي والمجتمعي في إدارة المخاطر. • ضعف المشاركة المجتمعية في التخطيط وإدارة مخاطر الكوارث • ضعف القدرات لدى العديد من المؤسسات ذات الصلة. • ضعف إدماج البعد البيئي والتغيير المناخي والتنوع الحيوي في الخطط الوطنية والمحلية. • ضعف وجود آليات تنفيذ ومتابعة وتقييم ورقابة • قصور المنظومة الإعلامية وضعف الإعلام الأزموي. • ضعف شمولية إدماج إدارة مخاطر الكوارث في البرامج والمشاريع للمؤسسات. • نقص القيم والمؤشرات المعيارية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث. • ضعف الإرادة السياسية. • ضعف آليات التنسيق والتكاملية بين المراكز الموحدة للاستجابة.	1) الاحتلال الإسرائيلي وأثاره. 2) ضعف المنظومة التشريعية (قوانين، أنظمة، لوائح، أدلة). 3) ضعف البناء المؤسسي (القدرات البشرية والمعرفية، والمعلوماتية، والمؤسسات، وآليات التنسيق، والإعلام الأزموي). 4) ضعف الموارد المالية العامة والخاصة لتعزيز الاستجابة لمتطلبات إدارة المخاطر). 5) ضعف منظومة الإعلام الأزموي.

الأولويات	المؤثرات الإيجابية (نقاط القوة والفرص)	المؤثرات السلبية (نقاط الضعف والتهديدات)	القضايا الأساسية
الأولوية (3): الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها	• توفر بعض السياسات وبعض الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المرتبطة بالاستثمار في إدارة المخاطر على مستوى الخطة الوطنية مثل الاستراتيجية القطاعية للقطاع الزراعي، الاستراتيجية الوطنية للجودة؛ المساهمة الوطنية في الحد من ظواهر تغير المناخ. • توفر بعض القدرات والكفاءات في مجال الحد من مخاطر الكوارث. • توفر فرص وسبل لتجنيد الأموال (تمويل خارجي). • وجود بعض المحاولات لإنشاء أنظمة حماية (التأمين الزراعي، الحماية الاجتماعية). • وجود مشاريع /تدخلات/ لتعزيز حماية سبل العيش ووسائل العيش (مشروع مساعدة المزارعين المتضررين من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي) + التأمين الزراعي. • هناك التزام لا بأس به بالمعايير العامة للزلازل والسياسة العامة في الفنادق السياحية والمدارس. • وجود برنامج مساعدات المزارعين المتضررين من آثار الاحتلال. • وجود معايير وكودات بناء تراعي السلامة العامة والزلازل يتم تطبيقها في بعض المباني خلال عمليات التصميم.	• البنية القانونية أو التشريعية غير مستكملة بما يشمل الأنظمة والتعليمات. • محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في مجال الحد من إدارة المخاطر. • الأزمة المالية التي تمر بها السلطة (لا تلتزم الدولة بدفع المخصصات). • الموارد المخصصة لبناء الهياكل والنظم محدودة وغير كافية (وجود مؤسسة بدون موازنة). • ضعف الالتزام الحكومي بتطوير وتنفيذ البرامج الخاصة، وعدم شمول إدارة المخاطر في الخطط التنموية. • محدودية الموارد المخصصة لآليات نقل المخاطر والكوارث، إن لم تكن غير موجودة أصلاً. • مكونات أنظمة التأمين ضد الكوارث هشة وضعيفة وغير مدعومة من الدولة، وغائبة في معظم الحالات. • غياب احتياجات الفئات الضعيفة والخاصة (النساء، ذوي الإعاقة، الأطفال، كبار السن) من برامج الاستثمار. • غياب الاستثمار في ايصال المعلومات للناس. • عدم تخصيص بند في الموازنة العامة لإدارة المخاطر. • محدودية الاستثمار في المناطق التاريخية والأثرية للحفاظ على هوية المكان. • ضعف الاستثمار في مواءمة البيئات للتعامل أثناء المخاطر (المنشآت، المباني العامة، ..). • هشاشة الأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية والطاقية.	1) استمرار الاحتلال الاسرائيلي يمثل مصدر متواصل للتهديدات والمخاطر ويعيق من السيادة الوطنية وإدارة الموارد (عدم وجود سيطرة على المياه، المعابر،..). 2) ضعف تأهيل ومواءمة البنية التحتية، الخدمات وتخصيص الأماكن، للتعامل مع التنوع وإدارة المخاطر. 3) عدم تخصيص بند في الموازنة العامة والموازنات المحلية لإدارة المخاطر، وغياب الاستثمارات في البحث العلمي التطبيقي في هذا المجال. 4) غياب الإرادة السياسية للحد من مخاطر الكوارث. 5) القوانين والأنظمة والإجراءات قاصرة عن إحداث بنى مناسبة للوقاية من المخاطر. 6) غياب الاستثمار في حملات التوعية، توفير قاعدة بيانات ومعلومات، بناء القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

		• محدودية التخطيط لسياسات استخدامات الأراضي بما يراعي متطلبات ادارة المخاطر. • ضعف الاستثمار في تطوير كود البناء الفلسطيني وتطبيقه والرقابة عليه. • عدم وجود استثمار في تجهيز النظم الصحية للتعامل مع إدارة المخاطر. • غياب الاستثمار في نظام الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الأولية بشكل عام. • غياب التمثيل لبعض الفئات الخاصة مثل (الذين يعانون من أمراض مزمنة) في عملية إعداد السياسات. • ضعف تخصيص الأموال في مجال التعاون والتشبيك البحثي لانتاج المواد المساعدة للتغلب على التحديات. • عدم وجود صناديق وشبكات للأمان الاجتماعي.	

الأولويات	المؤثرات الإيجابية (نقاط القوة والفرص)	المؤثرات السلبية (نقاط الضعف والتهديدات)	القضايا الأساسية
الأولوية (4): تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و"إعادة البناء بشكل أفضل" في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار	• اعتماد معايير وأدوات الحد من الكوارث في جميع القطاعات. • وجود الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية، آليات التعويضات الزراعية، مشروع التأمين الزراعي. • توفر دليل الصحة والسلامة المهنية. • تخصيص موازنة طوارئ محدودة في ميزانيات المؤسسات المرتبطة مباشرة بالمخاطر (مثل الهلال الأحمر والدفاع المدني). • تدريب الكوادر من مختلف المؤسسات في مجالات إدارة مخاطر الكوارث وتعزيز المعدات والتجهيزات. • وجود قانون السلامة العامة ومكافحة الحرائق. • إعداد الكود الفلسطيني للوقاية والحماية من الحريق. • وجود مركز استجابة الطوارئ 911. • تدريب المجتمع المدرسي على الإخلاء الآمن في حالات الطوارئ. • وجود مشاريع في قطاع غزة (مثل صندوق المناخ الأخضر لتعزيز قدرة المزارعين على الصمود وزيادة مصادر المياه). • نشر مفهوم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث. • وجود المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث. • وجود المشروع الإقليمي للتنبؤ بالفيضانات الناجمة عن الأمطار (سلطة مياه، ارصاد جوية، دفاع مدني). • وجود نظام الإنذار الكوروني المبكر (وزارتي التربية والصحة).	• ضعف إدماج النساء وذوي الإعاقة. • غياب تقييم المخاطر وادماج القدرة على الصمود قطاعيا. • اعتداءات الاحتلال على البنية التحتية. • افتقار السيطرة على الأرض والحدود. • ضعف الاهتمام بالفئات المهمشة (التنمية الاجتماعية، نظام حماية الأسرة). • عدم وجود صندوق دائم للطوارئ.	1) غياب معايير وطنية وأخرى تخصصية للحد من المخاطر. 2) عدم وجود صندوق دائم للطوارئ. 3) غياب خطة استجابة وطنية وخطط طوارئ قطاعية. 4) عدم وجود قاعدة بيانات وطنية موحدة للمتطوعين.

	• تبني الاتفاقيات الدولية منذ العام 2015 التي تتعلق بشكل مباشر او غير مباشر بالحد من مخاطر الكوارث (مثل اتفاقيات برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث). • وجود شراكات وتنفيذ إجراءات من خلال اتحاد المدن والشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة. • العضوية في الاتحاد من أجل المتوسط في مختلف القطاعات (البيئة والمياه والطاقة والنقل). • المشاركة الفاعلة في نشاطات جامعة الدول العربية وقطاعاتها المختلفة (الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث).		

4.2. مجمل القضايا الأساسية ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث

في ضوء مخرجات التشخيص والتحليل حسب الأولويات الأربعة لإطار سينداي أعلاه، تم التوافق بين ممثلي الجهات ذات الصلة على إعادة صياغة هذه القضايا الأساسية على النحو التالي:

1) **ضعف الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث.**
2) **ضعف الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث.**
3) **ضعف نظم إدارة المعلومات والبيانات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث.**
4) **ضعف الدراسات والأبحاث في مجال الحد من مخاطر الكوارث.**
5) **ضعف القدرات الفنية لدى العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث.**
6) **غياب المعايير والمقاييس الوطنية والقطاعية/التخصصية في مجال الحد من مخاطر الكوارث.**
7) **ضعف إنفاذ بعض عناصر المنظومة التشريعية (قوانين، أنظمة، لوائح، أدلة) في مجال الحد من مخاطر الكوارث، خاصة في المناطق المسماة "ج".**
8) **ضعف البناء المؤسسي (القدرات البشرية والمعرفية والمعلوماتية، المؤسسات، آليات التنسيق، الإعلام الأزموي).**
9) **ضعف القدرة المالية للاستجابة لمتطلبات الحد من مخاطر الكوارث .**
10) **الاحتلال الاسرائيلي كمصدر متواصل للتهديدات والمخاطر وغياب السيادة الوطنية وإدارة الموارد.**
11) **ضعف تأهيل ومواءمة البنية التحتية، الخدمات وتخصيص الأماكن، للتعامل مع التنوع وإدارة المخاطر.**
12) **غياب خطة استجابة وطنية وخطط طوارئ قطاعية.**
13) **غياب نظام وقاعدة معلومات وخرائط تفصيلية وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث.**
14) **ضعف الإعلام الأزموي.**

3. الإطار الإستراتيجي التنموي للاستراتيجية الوطنية

1.3. مقدمة

بالارتكاز على مخرجات عملية تشخيص وتحليل الوضع الراهن للحد من مخاطر الكوارث في دولة فلسطين وكذلك مجمل القضايا الأساسية التي تم تلخيصها في نهاية الفصل الثاني من وثيقة الإستراتيجية الوطنية، تم وضع الإطار الإستراتيجي التنموي للإستراتيجية الوطنية لدولة فلسطين (2023–2027) والذي يتضمن القضايا الأساسية ذات الأولوية والرؤية التنموية والأهداف الإستراتيجية والإجراءات الممكنة لتحقيق هذه الأهداف (تدخلات، برامج، مشاريع).

2.3. القضايا الأساسية ذات الأولوية

بناءً على مناقشة القضايا الأساسية المشار إليها أعلاه التي قام بها ممثلو الجهات ذت الصلة بالحد من مخاطر الكوارث في دولة فلسطين، تم تحديد القضايا الأساسية ذات الأولوية التالية والتي ترتكز عليها الإستراتيجية الوطنية خلال الفترة (2023–2027):

1) **ضعف الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث.**
2) **غياب السيادة على الموارد (مثل المياه والمعابر والحدود والمناطق المسماة ج).**
3) **ضعف الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث.**
4) **ضعف نظم إدارة المعلومات والبيانات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث.**
5) **نقص الخطط الوطنية والقطاعية والمنهجيات والمعايير والدراسات والبحوث ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث.**
6) **ضعف البناء المؤسسي ذي الصلة بالحد من مخاطر الكوارث (الهياكل، التشريعات، القدرات البشرية والمعرفية والمعلوماتية، آليات التنسيق، الإعلام الأزموي).**
7) **الحاجة لتأهيل ومواءمة البنية التحتية والموارد المالية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث.**
8) **غياب نظام وقاعدة معلومات وخرائط تفصيلية وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث.**

3.3. الرؤية التنموية

بالاستناد إلى عملية التشخيص والتحليل والقضايا الأساسية ذات الأولوية أعلاه، قام ممثلو الجهات ذات الصلة بإقتراح صياغة توافقية لرؤية الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين للفترة (2023–2027)، وذلك على النحو الآتي:

"فلسطين منيعة وآمنة، قادرة على مواجهة الكوارث والأزمات وذات بيئة مستدامة"

4.3. الرسالة التنموية

بالاستناد إلى الرؤية التنموية للإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في فلسطين للفترة (2023–2027)، يمكن صياغة الرسالة التنموية كما يلي:

تعزيز منعة الدولة وقدرتها على الصمود في وجه الكوارث، والحد من الخسائر في الأرواح والآثار السلبية على الأصول الاقتصادية والاجتماعية والمادية والبيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان والكوارث التي يسببها الإحتلال من خلال تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها بطريقة متوازنة ودمج مفهوم إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من المخاطر في سياسات التنمية المستدامة.

5.3. الأهداف الإستراتيجية

من أجل التعامل مع القضايا الأساسية ذات الأولوية الثمانية في مجال الحد من مخاطر الكوارث بدولة فلسطين، يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الإستراتيجية إعتماداً على أولويات إطار عمل سينداي (2015–2030) كما يلي:

جدول (3): الأهداف الإستراتيجية للتعامل مع القضايا الأساسية ذات الأولوية

القضايا الأساسية ذات الأولوية	الأهداف الإستراتيجية
1) ضعف الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث	تعزيز الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث
2) غياب السيادة على الموارد (مثل المياه والمعابر والحدود والمناطق المسماة ج).	تعزيز القدرة على الصمود خاصة في المناطق المسماة ج
3) ضعف الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث	1) رفع مستوى الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث 2) تعزيز تثقيف المواطنين وتوعيتهم في الحد من مخاطر الكوارث 3) دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات مع خطط وبرامج التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ
4) ضعف نظم إدارة المعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث	1) تطوير نظم إدارة المعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث 2) تسهيل الوصول للمعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث
5) نقص الخطط الوطنية والقطاعية والمنهجيات والمعايير والدراسات والبحوث ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث	1) تطوير الخطط والسياسات الوطنية والوزارية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث 2) تشجيع ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات والتنبؤ بها
6) ضعف البناء المؤسسي ذي الصلة بالحد من مخاطر الكوارث	1) تعزيز التشريعات الوطنية بما ينسجم الأطراف والإتفاقيات الدولية والممارسات الجيدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث

	2) تطوير البنى المؤسساتية والنظم والهياكل والقدرات البشرية والفنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث
7) الحاجة لتأهيل ومواءمة البنية التحتية والموارد المالية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث	1) تطوير البنية التحتية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث 2) ضمان إستدامة الموارد المالية المخصصة في مجال الحد من مخاطر الكوارث
8) غياب نظام وقاعدة معلومات وخرائط تفصيلية وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث.	1) تطوير نظام وقاعدة معلومات وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث. 2) توفير خرائط تفصيلية حول الحد من مخاطر الكوارث.

6.3. إجراءات تحقيق الأهداف الإستراتيجية

يمكن تحديد إقتراح الإجراءات والأنشطة في جدول (4) التالي التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الإستراتيجية المشار إليها أعلاه وكذلك التعامل مع القضايا الأساسية ذات الأولوية. ويمثل هذا الجدول ملخصاً للإطار التنموي الإستراتيجي للأستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لدولة فلسطين (2023–2027).

جدول (4): الإجراءات والأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية (ملخص الإطار التنموي الإستراتيجي)

القضايا الأساسية ذات الأولوية	الأهداف الإستراتيجية	الإجراءات والأنشطة
1) ضعف الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث	تعزيز الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث	• برامج توعية وحملات ضغط ومناصرة • إقرار القانون الخاص بالحد من مخاطر الكوارث. • إقرار الأستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث واعتمادها كأولوية وطنية
2) غياب السيادة على الموارد	تعزيز القدرة على الصمود خاصة في المناطق المسماة ج	• تنفيذ مشاريع معززة لصمود السكان في المناطق المسماة ج. • برامج حماية اجتماعية واقتصادية وسياسية في المناطق المسماة ج.
3) ضعف الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث	• رفع مستوى الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث • تعزيز تثقيف المواطنين وتوعيتهم في الحد من مخاطر الكوارث	• برامج توعية رسمية وجماهيرية. • تنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام الاجتماعية مع مراعاة إحتياجات كافة فئات المجتمع. • إعتماد مناهج دراسية للتوعية بالحد من مخاطر الكوارث في المدارس والجامعات. • إنشاء مراكز مجتمعية لتعزيز الوعي العام وتوفير المواد اللازمة لتنفيذ أنشطة الإنقاذ والإغاثة. • نشر وترسيخ ثقافة التطوع لدى كافة شرائح المجتمع الفلسطيني وإعداد برامج التدريب المجتمعي لمواجهة الأزمات والكوارث والحد من مخاطرها. • إعداد وإصدار نشرات وأدلة توعوية تراعي الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال وكبار السن. • التعاون مع الجهات الدولية في مجال تنفيذ البرامج التدريبية وبناء القدرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من مخاطرها
	• دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات مع خطط وبرامج التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ وحماية البيئة	• تعميم الحد من مخاطر الكوارث و إدماجه داخل وعبر جميع القطاعات والوزارات، ومراجعة وتعزيز التماسك ومواصلة التنمية، عند الحاجة، للأطر الوطنية والمحلية للقوانين واللوائح والسياسات العامة. • تعميم وإدراج تقييم مخاطر الكوارث ورسم خرائطها في وضع وتنفيذ سياسة استخدام الأراضي بما في ذلك التخطيط الحضري والريفي.
4) ضعف نظم إدارة المعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث	• تطوير نظم إدارة المعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث • تسهيل الوصول للمعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث	• بناء نظم معلومات وقاعدة بيانات محوسبة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. • برنامج تعزيز التكنولوجيا والابتكار – البيانات والحلول الذكية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. • تدريب للمجتمعات المحلية وتعزيز تبادل المعلومات أو التعاون مع المنظمات الأخرى والمشاركة في العمل العلمي والتكنولوجي.

		• إنشاء البنية التحتية اللازمة لجمع وتنظيم وتبادل المعلومات والبيانات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
5) نقص الخطط الوطنية والقطاعية والمنهجيات والمعايير والدراسات والبحوث ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث	• تطوير الخطط والسياسات الوطنية والقطاعية والمنهجيات والمعايير المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث	• إعداد السياسات والخطط الوطنية والقطاعية ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. • إعداد أدلة ومنهجيات ومعايير وطنية حول الحد من مخاطر الكوارث.
	• تشجيع ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات والتنبؤ بها	• دعم البحث العلمي والتقني بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتعبئته من خلال تنسيق الشبكات القائمة ومؤسسات البحث العلمي على جميع المستويات. وكذلك خلق شراكات فاعلة بين الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية وبين الجهات المعنية بصناعة القرار على المستوى الوطني والمحلي.
6) ضعف البناء المؤسسي ذي الصلة بالحد من مخاطر الكوارث	• تعزيز التشريعات الوطنية بما ينسجم مع الأطراف والإتفاقيات الدولية والممارسات الجيدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث	• مراجعة التشريعات والقوانين الناظمة لعملية إدارة والحد من مخاطر الكوارث والأزمات، بهدف تحديد الواجبات والصلاحيات ومنع تداخلها بين مختلف المؤسسات المعنية. • مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والأنشطة الحالية المتعلقة بجوانب الحد من مخاطر الكوارث لاستكشاف الترابط والتكامل المحتملين. • النشر والترويج لأفضل الممارسات الدولية الصحيحة، والحالات الدراسية والأمثلة الجيدة وقصص النجاح في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
	• تطوير البنى المؤسساتية والنظم والهياكل والقدرات البشرية والفنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث	• تحليل وتقييم الإطار المؤسسي المعني بعملية إدارة والحد من مخاطر الكوارث (مهام، واجبات، هياكل وإمكانات) بهدف تطويره. • إعتماد آلية ملزمة وواضحة للتنسيق والتعاون بين مكونات المنظومة الوطنية لعملية إدارة والحد من مخاطر الكوارث، والتعاون التام مع المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث الذي يعتبر المظلة العليا لتنسيق وتوحيد الجهود الوطنية في مجال التعامل مع الكوارث. • وضع التعليمات والأسس اللازمة لتحقيق التناغم والتنسيق بين المؤسسات الوطنية بأشكالها المختلفة وعلى المستويين الوطني والمحلي. • تعزيز مبدأ اللامركزية في النشاطات المتعلقة بعملية الحد من مخاطر الكوارث وادارتها. • الاستثمار في الموارد البشرية (إعداد الكفاءات الوطنية المؤهلة) والمعدات والوسائل التقنية على المستوى المحلي والوطني. • الاستثمار في المنح المخصصة لبناء القدرات (على سبيل المثال المنح الدراسية/ الزمالات، التدريب وغير ذلك).

7) الحاجة لتأهيل ومواءمة البنية التحتية والموارد المالية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث	• تطوير البنية التحتية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث	• برنامج تأهيل ومواءمة البنية التحتية للحد من مخاطر الكوارث مع الأخذ بالاعتبار الفئات المهمشة. • برنامج تعزيز قدرة البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية على الصمود: o بالنسبة للأنظمة الصحية: المزيد من المعدات وإنشاء وحدة أزمات وخطة طوارئ داخل كل مستشفى. o بالنسبة للنظم الغذائية: تحديث الاستراتيجية الزراعية للحد من مخاطر الكوارث وفقاً للسيناريوهات المتوقعة. o بالنسبة لأنظمة المياه والصرف الصحي: تطوير استراتيجية متعددة المخاطر للحد من مخاطرالكوارث بحيث تستجيب للجفاف ونقص المياه والأمطار الغزيرة والفيضانات وما إلى ذلك. o بالنسبة لأنظمة الطاقة: وضع خطط للطاقة المتجددة وأنظمة طاقة مستدامة وقادرة على الصمود. o المباني والمنشآت: تقييم قابلية تضررها واجراء التقوية والتأهيل اللازم (التحصين لمقاومة الاخطار المختلفة).
	• ضمان إستدامة الموارد المالية المخصصة في مجال الحد من مخاطر الكوارث	• تخصيص ميزانية للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي (بما في ذلك تدابير الوقاية، وليس فقط تدابير الاستجابة والتعافي). • تعزيز مساهمة ودور القطاع الخاص كشريك فاعل في الاستثمار والتأمين.
8) غياب نظام وقاعدة معلومات وخرائط تفصيلية وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث.	• تطوير نظام وقاعدة معلومات وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث.	• إنشاء نظام وقاعدة معلومات وطنية محوسبة موحدة حول الحد من مخاطر الكوارث.
	• توفير خرائط تفصيلية حول الحد من مخاطر الكوارث.	• إعداد خرائط تفصيلية حول الحد من مخاطر الكوارث.

4. خطة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية

تحتوي خطة التنفيذ على القضايا الأساسية ذات الأولوية والأهداف الإستراتيجية التي من شأنها معالجة هذه القضايا أو المساهمة في تخفيف حدتها، ومن خلال التدخلات، وتحديد الجهة الرئيسية الرسمية (الحكومية) المسؤولة عن تنفيذ هذه التدخلات ضمن الإطار الزمني المقترح.

ومن الضروري الإشارة إلى وجود أدوار لجهات أخرى رسمية أو غير رسمية (قطاع خاص أو أهلي)، يتفاوت دورها من دور مساند إلى ثانوي. وبسبب تفاوت هذه الأدوار، ولضمان التنفيذ الفعال للإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لدولة فلسطين، فإن هذا يتطلب حوارًا مستمرًا حول الإستراتيجية، وإجماعًا والتزامًا من جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في تنفيذها بمختلف أدوراهم. كما أن خطة التنفيذ ستكون أداة لتنفيذ هذه التدخلات آخذة بالاعتبار عاملين أساسيين، الظروف الاقتصادية السائدة والأنظمة والهياكل الإدارية القائمة.

ومن الضروري أيضا التركيز خلال السنوات الأولى من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية على وضع استراتيجية لاستثمار الموارد بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين لتمويل التدخلات المقترحة، وكذلك التنسيق والتعاون مع شركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تأمين قاعدة موارد سليمة.

يعرض جدول (5) تفاصيل خطة التنفيذ للإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لدولة فلسطين (2023–2027).

جدول (5): خطة التنفيذ للإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

القضايا الأساسية ذات الأولوية	الأهداف الإستراتيجية	التدخلات (الإجراءات والأنشطة)	الجهات الرئيسية المسؤولة عن التنفيذ(*)	الإطار الزمني المقترح للتنفيذ (سنة)	
				المدى القصير (1-3)	المدى المتوسط (4-7)
1) ضعف الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث	• تعزيز الإرادة السياسية تجاه الحد من مخاطر الكوارث	• برامج توعية وحملات ضغط ومناصرة • إقرار القانون الخاص بالحد من مخاطر الكوارث • إقرار الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث واعتمادها كأولوية وطنية	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المديرية العامة للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث		
2) غياب السيادة على الموارد	• تعزيز القدرة على الصمود خاصة في المناطق المسماة ج	• تنفيذ مشاريع معززة لصمود السكان في المناطق المسماة ج. • برامج حماية اجتماعية واقتصادية وسياسية في المناطق المسماة ج.	• وزارة الداخلية • وزارة الأشغال العامة والإسكان • وزارة الحكم المحلي		
3) ضعف الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث	• رفع مستوى الوعي الرسمي والجماهيري تجاه الحد من مخاطر الكوارث • تعزيز تثقيف المواطنين وتوعيتهم في الحد من مخاطر الكوارث	• برامج توعية رسمية وجماهيرية. • تنفيذ الحملات عبر وسائل الإعلام الاجتماعية وتعبئة المجتمع مع مراعاة الإحتياجات المحددة لكافة المجتمع. • إنشاء مراكز مجتمعية لتعزيز الوعي العام وتوفير المواد اللازمة لتنفيذ أنشطة الإنقاذ والإغاثة. • نشر وترسيخ ثقافة التطوع لدى كافة شرائح المجتمع الفلسطيني وإعداد برامج التدريب المجتمعي لمواجهة الأزمات والكوارث والحد من مخاطرها. • إعداد وإصدار نشرات وأدلة توعوية تراعي الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال وكبار السن.	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المديرية العامة للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي • الهلال الأحمر الفلسطيني • وزارة الاعلام • وزارة الداخلية • وزارة الأشغال العامة والإسكان		

		• التعاون مع الجهات الدولية في مجال تنفيذ البرامج التدريبية وبناء القدرات في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من مخاطرها.	• سلطة جودة البيئة • الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية		
	• دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات مع خطط وبرامج التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ	• تعميم الحد من مخاطر الكوارث و إدماجه داخل وعبر جميع القطاعات والوزارات، ومراجعة وتعزيز التماسك وموا صلة التنمية، حسب ما تستدعيه الحاجة، للأطر القومية والمحلية للقوانين واللوائح والسياسات العامة. • تعميم وإدراج تقييم مخاطر الكوارث ورسم خرائطها في وضع وتنفيذ سياسة استخدام الأراضي بما في ذلك التخطيط الحضري والريفي.			
4) ضعف نظم إدارة المعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث	• تطوير نظم إدارة المعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث • تسهيل الوصول للمعلومات ذات الصلة بقضايا الحد من مخاطر الكوارث	• بناء نظم معلومات وقاعدة بيانات محوسبة في مجال الحد من مخاطر الكوارث. • برنامج تعزيز التكنولوجيا والابتكار - البيانات والحلول الذكية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. • تدريب للمجتمعات المحلية وتعزيز تبادل المعلومات أو التعاون مع المنظمات الأخرى والمشاركة في العمل العلمي والتكنولوجي. • إنشاء البنية التحتية اللازمة لجمع وتنظيم وتبادل المعلومات والبيانات في مجال الحد من مخاطر الكوارث.	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المديرية العامة للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • وزارة الحكم المحلي • وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة الداخلية • وزارة الصحة • الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني • الهلال الأحمر الفلسطيني		
5) نقص الخطط الوطنية والقطاعية والمنهجيات والمعايير والدراسات والبحوث ذات الصلة	• تطوير الخطط والسياسات الوطنية والقطاعية والمنهجيات والمعايير المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث	• إعداد السياسات والخطط الوطنية والقطاعية والوزارية ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. • إعداد أدلة ومنهجيات ومعايير وطنية حول الحد من مخاطر الكوارث.	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المديرية العامة للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • الوزارات ذات العلاقة		

بالحد من مخاطر الكوارث	• تشجيع ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات والتنبؤ بها	• دعم البحث العلمي والتقني بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتعبئته من خلال تنسيق الشبكات القائمة ومؤسسات البحث العلمي على جميع المستويات. وكذلك خلق شراكات فاعلة بين الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية وبين الجهات المعنية بصناعة القرار على المستوى الوطني والمحلي.	• مجلس الوزراء • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • وزارة التعليم العالي • الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية		

6) ضعف البناء المؤسسي ذي الصلة بالحد من مخاطر الكوارث	• تعزيز التشريعات الوطنية بما ينسجم مع الأطراف والإتفاقيات الدولية والممارسات الجيدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث	• مراجعة التشريعات والقوانين الناظمة لعملية إدارة والحد من مخاطر الكوارث والأزمات، بهدف تحديد الواجبات والصلاحيات ومنع تداخلها بين مختلف المؤسسات المعنية. • مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والأنشطة الحالية المتعلقة بجوانب الحد من مخاطر الكوارث لاستكشاف الترابط والتكامل المحتملين. • النشر والترويج لأفضل الممارسات الدولية الصحيحة، والحالات الدراسية والأمثلة الجيدة وقصص النجاح في مجال الحد من مخاطر الكوارث.	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • وزارة الداخلية • وزارة الشؤون الخارجية والمغتربين • وزارة الإعلام		
	• تطوير البنى المؤسساتية والنظم والهياكل والقدرات البشرية والفنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث	• تحليل وتقييم الإطار المؤسسي المعني بعملية إدارة مخاطر الكوارث (مهام، واجبات، هياكل وإمكانات) بهدف تطويره. • إعتماد آلية ملزمة وواضحة للتنسيق والتعاون بين مكونات المنظومة الوطنية لعملية إدارة والحد من مخاطر الكوارث، والتعاون التام مع المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث الذي يعتبر المظلة العليا لتنسيق وتوحيد الجهود الوطنية في مجال التعامل مع الكوارث. • وضع التعليمات والأسس اللازمة لتحقيق التناغم والتنسيق بين المؤسسات الوطنية بأشكالها المختلفة وعلى المستويين الوطني والمحلي.	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • وزارة الداخلية • وزارة الأشغال العامة والإسكان • وزارة الحكم المحلي		

		• تعزيز مبدأ اللامركزية في النشاطات المتعلقة بعمليات الحد من مخاطر الكوارث وادارتها. • الاستثمار في الموارد البشرية (إعداد الكفاءات الوطنية المؤهلة) والمعدات والوسائل التقنية على المستوى المحلي والوطني. • الاستثمار في المنح المخصصة لبناء القدرات (على سبيل المثال المنح الدراسية/ الزمالات، التدريب وغير ذلك).			
7) الحاجة لتأهيل ومواءمة البنية التحتية والموارد المالية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث	• تطوير البنية التحتية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث	• برنامج تأهيل ومواءمة البنية التحتية للحد من مخاطر الكوارث مع الأخذ بالاعتبار الفئات المهمشة. • برنامج تعزيز قدرة البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية على الصمود: o بالنسبة للأنظمة الصحية: المزيد من المعدات وإنشاء وحدة أزمات وخطة طوارئ داخل كل مستشفى. o بالنسبة للنظم الغذائية: تحديث الاستراتيجية الزراعية للحد من مخاطر الكوارث وفقاً للسيناريوهات المتوقعة. o بالنسبة لأنظمة المياه والصرف الصحي: تطوير استراتيجية متعددة المخاطر للحد من مخاطرالكوارث بحيث تستجيب للجفاف ونقص المياه والأمطار الغزيرة والفيضانات وما إلى ذلك. o بالنسبة لأنظمة الطاقة: وضع خطط للطاقة المتجددة وأنظمة طاقة مستدامة وقادرة على الصمود. o المباني والمنشآت: تقييم قابلية تضررها واجراء التقوية والتأهيل اللازم (التحصين لمقاومة الاخطار المختلفة).	• مجلس الوزراء • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • وزارة الأشغال العامة والإسكان • وزارة الحكم المحلي • وزارة الصحة • صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية • سلطة المياه • سلطة الطاقة والموارد الطبيعية • سلطة جودة البيئة • نقابة المهندسين • إتحاد المقاولين		
	• ضمان إستدامة الموارد المالية المخصصة في مجال الحد من مخاطر الكوارث	• تخصيص ميزانية للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي (بما في ذلك تدابير الوقاية، وليس فقط تدابير الاستجابة والتعافي).	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث		

		• تعزيز مساهمة ودور القطاع الخاص كشريك فاعل في الاستثمار والتأمين. • تحويل القطاع الخاص من جهة منتجة للمخاطر إلى جهة مساهمة في الحد من المخاطر.	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد الوطني • صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية		
8) غياب نظام وقاعدة معلومات وخرائط تفصيلية وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث.	• تطوير نظام وقاعدة معلومات وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث. • توفير خرائط تفصيلية حول الحد من مخاطر الكوارث.	• إنشاء نظام وقاعدة معلومات وطنية محوسبة حول الحد من مخاطر الكوارث. • إعداد خرائط تفصيلية حول الحد من مخاطر الكوارث.	• مجلس الوزراء • المجلس الأعلى للدفاع المدني • المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث • المديرية العامة للدفاع المدني • وزارة الحكم المحلي. • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • مراكز البحوث في الجامعات		

(*) يمكن إضافة جهات أخرى ذات علاقة بالتنفيذ (حكومية وأهلية وقطاع خاص) حسب الصلاحيات المناطة بها.

5. خطة المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية

خطة المتابعة والتقييم ضرورية لضمان تفعيل الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لدولة فلسطين. لذلك على الجهات المسؤولة، بقيادة المركز الوطني للحد من مخاطر الكوارث، إعداد خطة متابعة وتقييم بحيث تشير الخطة بوضوح إلى النتائج المتوقعة للإستراتيجية والأهداف والمخرجات ومؤشرات الأداء والأهداف وخط الأساس ومصدر التحقق والافتراضات/المخاطر. من ناحية أخرى، من الضروري أيضا أن تركز خطة المتابعة والتقييم على رصد النتائج على مستوى المخرجات والنتائج.

من المهم أن يتم وضع آليات مرئية لرصد التقدم وتقييم فعالية بيانات وتدخلات الإستراتيجية في تحقيق أهدافها.

6. مراجعة الاستراتيجية الوطنية وتحديثها

من المتوقع أن يتم مراجعة الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لدولة فلسطين بعد فترة ثلاث سنوات من تاريخ الموافقة عليها، بعد متابعة وتقييم الأهداف الرئيسية، ومن المتوقع أن يتم التنسيق من قبل المركز الوطني لادارة مخاطر الكوارث مع أصحاب العلاقة في هذا الشأن (مؤسسات حكومية وغير حكومية ودولية).

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة (2015)، إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك.
- جامعة الدول العربية (2015)، الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (2030)، القاهرة، مصر.
- وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط (2007)، دليل التخطيط الإستراتيجي التنموي للمحافظات، رام الله، فلسطين.
- المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (2019)، الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2019-2022)، عمان، الأردن.
- المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث (2022)، استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، رام الله، فلسطين.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار-قطاع إدارة الأزمات والكوارث (2017)، الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2030)، القاهرة، مصر.

- Al Dabbeek, Jalal (2010), "An Assessment on Disaster Risk Reduction in the Occupied Palestinian Territory, An Najah National Univ. Journal (N.Sc.) Vol. 24, Dec. 2010.
- Multi-Hazard Risk Assessment and Mapping, Deliverables D3-1 and D3-2, (2022), "Integrating Resilience in Local Governance in West Bank and Gaza project", Municipal Development Program and Lending Fund, RFP No.: GZ-MDLF-245788-CS-QCBS.
- UNDRR (2019), Developing National Disaster Reduction Strategies, UNDRR Publications, Geneva.

ملحق (1)

قائمة بأسماء المؤسسات التي يمثلها الفريق الفني الوطني للمركز الوطني للحد من مخاطر الكوارث: (مؤسسات حكومية وزارية وحكومية غير وزارية، القطاع الخاص، القطاع الأهلي، القطاع الأكاديمي والقطاع الاقتصادي)			
1	وزارة الداخلية	21	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية
2	وزارة الخارجية والمغتربين	22	سلطة النقد
3	وزارة العدل	23	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
4	وزارة التربية والتعليم	24	صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية
5	وزارة الصحة	25	المحافظات
6	وزارة الحكم المحلي	26	المديرية العامة للدفاع المدني
7	وزارة الأشغال العامة والاسكان	27	الهيئة العامة للشؤون المدنية
8	وزارة التنمية الاجتماعية	28	هيئة شؤون المنظمات الأهلية
9	وزارة العمل	29	المكتب التنفيذي للآجئين
10	وزارة الاقتصاد الوطني	30	الهلال الأحمر الفلسطيني
11	وزارة السياحة والآثار	31	مديرية الأرصاد الجوية
12	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	32	مركز التخطيط الحضري والحد من مخاطر الكوارث/ جامعة النجاح الوطنية
13	وزارة النقل والمواصلات	33	مركز التجارة الفلسطيني (Paltrade)
14	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	34	وزارة المالية
15	وزارة شؤون المرأة	35	هيئة الاذاعة والتلفزيون
16	وزارة شؤون القدس	36	الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
17	وزارة الزراعة	37	وزارة الاعلام
18	وزارة الثقافة	38	وزارة التعليم العالي
19	سلطة جودة البيئة	39	هيئة سوق رأس المال الفلسطيني
20	سلطة المياه		